يحظر إصدار هذا الإعلان أو نشره أو توزيعه كلياً أو جزئياً في الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، اليابان، المملكة المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، مملكة البحرين، الكويت، الأردن، مركز دبي المالي العالمي أو ضمن أي نطاق قانوني يعتبر القيام بذلك العمل فيه انتهاكاً للقوانين والأنظمة المرعية في ذلك النطاق القانوني.

بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني يعلنان شروط اندماجهما

اسم البنك الجديد سيكون الإمارات دبي الوطني ش م ع

سيتم الاندماج المقترح عبر عرض بشراء أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني تتقدم به الإمارات دبي الوطني ش م ع، وهي شركة جديدة ستؤسس لغرض الدمج المقترح برسملة سوقية مدمجة تبلغ 41.3 بليون درهم تقريباً / 11.3 بليون دولار أمريكي[1]

سينتج عن الاندماج مصرف رائد[في الدولة وأكبر مصرف في مجلس التعاون الخليجي من حيث الأصول

كل سهم من بنك الامارات الدولي سيتم استبداله بسهم واحد من "الإمارات دبي الوطني" أي بتقييم يعادل 9.30 درهماً[2] لسهم بنك الامارات الدولي

كل سهم من بنك دبي الوطني سيتم استبداله بـ0.95 سهم من "الإمارات دبي الوطني" حيث تم تسعير السهم الواحد بمبلغ 8.84 درهماً[2]، أي ما يعادل علاوة بنسبة 14% على سعر السهم في اليوم السابق للإعلان [3]

يعادل ذلك، نسبة تبادل إجمالية قدرها 0.95 لسهم بنك الامارات الدولي مقابل 1 من أسهم بنك دبي الوطني

مجلسا إدارة بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني وافقا على شروط الدمج

اعلان حكومة دبي نيتها بقبول العرض بخصوص تملكها 76.62% و14.25% من أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني على التوالي لصالح الاندماج المقترح

طلب بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني أن يستأنف تداول أسهم البنكين في 15 يوليو/تموز 2007

مساهمو البنكين ستتاح لهم الفرصة للموافقة على شروط الاندماج المقترح على أساس وثيقة العرض الرسمية

دبي- 12 يوليو 2007- اعلن مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي ش م ع وبنك دبي الوطني ش م ع اليوم، شروط دمجهما المقترح، لإقامة شركة برسملة سوقية إجمالية تقارب 41.3[4] بليون درهم. ومن المقرر إتمام الدمج المقترح بإنشاء شركة جديدة مرخصة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهي الإمارات دبي الوطني ش م ع ("الشركة" أو "الإمارات دبي الوطني") ستؤسس لهذا الغرض، وستقدم عرضاً للاستحواذ على رأسمال بنك الإمارات الدولي المساهم ورأسمال بنك دبي الوطني المساهم مقابل أسهم في الشركة ("العرض"). وسيؤدي ذلك لتوحيد أول و ثاني أكبر بنوك إمارة دبي من ناحية الأصول.

وقد وافق مجلسا إدارة كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني على هذا الدمج. كما أكدت حكومة دبي أنها تنوي قبول العرض بشأن حيازتها التي تبلغ ما نسبته 76.62% و14.25% من أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني على التوالي. ورأى مجلسا إدارة البنكين أن الشركة ستتبوأ وضعا متميزاً يتيح لها الحصول على فرص محلية وإقليمية جذابة، وبالنظر إلى القوة المالية الأكبر التي ستتمتع بها، مقرونة بما تكسبه من وفورات الحجم والمرونة المالية ستكون الشركة قادرة على تحقيق نمو مربح وتقديم قيمة إضافية لصالح مساهميها وعملائها وموظفيها.

---

[1] *استنادا لسعر الصرف البالغ: كل 1 دولار أمريكي يعادل 3.6725 درهم*

[2] *استنادا لسعر سهم يبلغ 9.30 درهم لسهم بنك الإمارات الدولي و9.15 درهم لبنك دبي الوطني كما في 1 يوليو 2007*

[3] *استنادا لسعر سهم بنك الإمارات الدولي البالغ 10.48 درهما في 5 مارس 2007، لما يعني أن سعر سهم بنك دبي الوطني يبلغ 9.96 درهما على أساس معدل التبادل البالغ 0.95. وقد كان سعر سهم بنك دبي الوطني في 5 مارس 2007، 8.75 درهماً، مما يعني علاوة بنسبة 14%. وقد تم تعديل أسعار جميع الأسهم من إجل إصدارات أسهم المنحة.*

[4] *كما في 1 يوليو 2007*

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "إن اندماج المؤسستين الماليتين العريقتين والأكثر شهرة في الإمارات سينتج عنه قيام مؤسسة مالية تعد الرائدة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة بل ومنطقة الشرق الأوسط. كما سيعزز هذا الاندماج من مكانة دبي كمركز مالي عالمي المستوى".

وفي تعليقه على الاندماج، قال سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس لجنة التوجيه، " يتميز هذا الحدث بأهميته البالغة لأنه يجمع بين مؤسستين مصرفيتين رفيعتي المستوى. وسينجم عنه فوائد كبيرة للمساهمين والعملاء، وبطبيعة الحال للموظفين." كما عبر عن تقديره للمهنية العالية المستوى والشفافية التي اتبعت في تحقيق الاندماج.

إقامة مصرف رائد في الامارات

يشترك كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني في بعض الاعمال ذات الرؤية الإستراتيجية والامتيازات الرائدة والموهبة الإدارية والمعرفة الإقليمية العميقة. ويهدف البنكان عبر توحيد قواهما إلى تقديم قيمة معززة عبر الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية في المنطقة.

ومن المنتظر أن تتبوأ الشركة مركزاً رائداً في سوق الإمارات العربية المتحدة من حيث[5]:

- إجمالي الأصول مع حصة مشتركة بالسوق بنسبة 19.2% (165.2 بليون درهم إماراتي/45 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2006.
- إجمالي القروض مع حصة مشتركة بالسوق بنسبة 21.7% (109.1 بليون درهم إماراتي/ 29.7 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2006[6].
- إجمالي الودائع مع حصة مشتركة بالسوق بنسبة 18.4% (95.3 بليون درهم إماراتي/26 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2006.

سيؤدي الدمج المقترح إلى نشوء قوة رائدة في السوق عبر خطوط الأعمال الأساسية :

- امتياز في الخدمة المصرفية للأفراد في الإمارات العربية المتحدة من خلال ما مجموعه 99 فرعا وحوالي 429 جهاز صراف آلي / جهاز إيداع أموال؛
- رائد كبير في مجال الخدمات المصرفية للشركات من خلال حصة مشتركة بالسوق بنسبة تقارب خمس إجمالي قروض الشركات
- نمو سريع في العمليات المصرفية الإسلامية تقدم عبر شركات تابعة.
- إمكانيات قوية في الخدمات المصرفية الخاصة والاستثمارية بما في ذلك توفير تسهيلات ضمان الاكتتابات

---

[5] *. تستند الأرقام على بيانات المصرف المركزي والبيانات المالية المدققة لكل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006.*

[6] *مجمل القروض خالٍ من القيود.*

- مورّد رئيسي لمنتجات إدارة الأصول ونشاط في دبي وسوق دبي المالي العالمي، بإجمالي أصول قيد الإدارة بقيمة 8.5 بليون درهم.

- القيام بعمليات الوساطة الرائدة في الإمارات العربية المتحدة عبر شركات تابعة بحصة سوقية 9.3%.

سيكون بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني هما الكيانان الرئيسيان للشركة الجديدة، وسوف يستمران مبدئيا في عملهما بموجب شخصيتيهما القانونيتين واسميهما التجاريين الحاليين بعد عملية الدمج المقترح.ومن المنتظر في أعقاب الدمج المقترح أن تتم هيكلة أخرى للمجموعة لتنفيذ عملية توحيد البنكين، وفد تكون على صورة دمج قانوني طبقا لقانون الشركات التجارية في الامارات العربية المتحدة. ومن المنتظر أن يزيد عدد موظفي الشركة عن 6.000 موظف بعد إنجاز الدمج المقترح. وسيكون للمجموعة فروع في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والمملكة المتحدة وجيرسي (جزر القنال) ومكاتب تمثيلية في كل من الهند وإيران وسنغافورة.

ويتوقع مجلسا ادارة بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني أن ينتج عن الاندماج قيمة معززة للمساهمين من خلال عوائد وتكاليف ذات قوى مؤثرة متضافرة وخبرة إدارية راسخة وأفضل الممارسات. وقد توصل مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني إلى التقديرات الموحدة التالية:

- إيرادات موحدة سنوية تبلغ 195مليون درهم أو 4.1% تقريبا من قاعدة إيرادات سنة 2006 للكيان المندمج.

- تكلفة موحدة سنوية تبلغ 151 مليون درهم أو 8.3% تقريبا من قاعدة تكاليف سنة 2006 للكيان المندمج.

- إجمالي تكاليف موحدة لمرة واحدة تقارب 26 مليون درهم.

- للوصول إلى أرقام تقريبية لتلك المؤشرات الحالية، تم تقدير التكاليف الموحدة للدمج (غير المتكررة) بمبلغ 189[7] مليون درهم.

ستتضمن وثيقة العرض المزيد من المعلومات حول النتائج الموحدة المتوقعة. وقد تم إعداد تقديرات التكاليف والإيرادات السنوية المجتمعة بناء على إمكانية تحقيق نتائج التوحيد الشاملة عام 2010.

يتضمن هذ الجزء آراء مجالس إدارة الشركة وبنك الإمارات وبنك دبي الوطني بشأن المزايا التي يتوقعون حالياً أن تنتج عن استكمال الدمج المقترح. وينبغي الإشارة، وعلى وجه الخصوص، أن هذا الجزء يشتمل على بيانات تختص بالمستقبل، وهي خاضعة للمخاطر والغموض، وأنه لا ينبغي الاعتماد على تلك البيانات أكثر مما يجب. كما يجب عليكم مراجعة قسم الملاحظات المهمة في هذا الإعلان فيما يختص بالمعلومات التالية، وخصوصاً منها ما يتعلق بالتقديرات الأولية لثمار التوحيد.

[7] *تكاليف إعادة الهيكلة مقدرة على أساس 125% من التكاليف الموحدة. والعائدات الموحدة صافية من التكاليف غير المتكررة.*

شروط الدمج المقترح

سوف يتم تنفيذ الدمج من خلال استحواذ الشركة أسهم كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني حسب الشروط والأحكام المتضمنة في مذكرة العرض. وبعد إنجاز العرض بنجاح، سيصبح كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني شركتين فرعيتين تابعتين للشركة، وسيصبح مساهمو البنكين الذين قبلوا العرض أصولاً مساهمين في الإمارات دبي الوطني. وستتوفر التفاصيل الكاملة للشروط والأحكام في مذكرة العرض التي سيتم توزيعها على مساهمي بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني بعد موافقة الجهات القانونية عليها وموافقة مجلسي الإدارة عليها. وسيكون على مساهمي كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني الراغبين بالموافقة على العرض تعبئة نماذج القبول الكاملة طبقاً لإجراءات العملية المشروحة ضمن مذكرة العرض الآنف ذكرها.

عرض بنك الإمارات الدولي

لكل سهم من أسهم بنك الإمارات الدولي سهم واحد في الشركة حيث تم تسعير سهم بنك الإمارات الدولي بمبلغ 9.30 درهماً [8]

عرض بنك دبي الوطني

لكل سهم من أسهم بنك دبي الوطني 0.95 سهم في الشركة. حيث تم تسعير السهم الواحد بمبلغ 8.84 درهماً[8] أي ما يعادل علاوة بنسبة 14% على سعر السهم في اليوم السابق للإعلان[9]

معدل الاستبدال

تعادل العروض المذكورة أعلاه، معدل استبدال شامل هو 0.95 من أسهم بنك الإمارات الدولي مقابل 1 من أسهم بنك دبي الوطني.

ومع افتراض أن كل من مساهمي بنكي الامارات الدولي ودبي الوطني وافقوا على شروط الدمج وقبلوا بمبادلة أسهمهم، ذلك يعني أن مساهمي بنك الإمارات الدولي سيمتلكون نسبة (66.3%) من أسهم الإمارات دبي الوطني، فيما سيمتلك مساهمو بنك دبي الوطني (33.7%) من أسهم الإمارات دبي الوطني[10].

بالنسبة لمساهمي بنك الإمارات الدولي ومساهمي بنك دبي الوطني الذين يمتلكون أسهماً مرهونة أو خاضعة لأي شكل من الضمان، ينبغي عليهم إحضار شهادات براءة ذمة خطية من البنك صاحب العلاقة أو أي جهة أخرى قبل تحويل أسهمهم في بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني (حسب الحالة) للشركة.

العمل المطلوب من المساهمين

سيطلب من مساهمي بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني القيام بأمرين. سيمنح مساهمو بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني فرصة لقبول العرض المقدم من قبل الإمارات دبي الوطني عن طريق نشر مذكرة عرض رسمية (تتضمن نموذجاً خاصاً بالقبول وتحدد التعليمات التفصيلية المتعلقة بطريقة قبول العرض). علاوة على ذلك، وكإجراء مستقل، ستتاح الفرصة للمساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية

---

[8] *استناداً لسعر سهم يبلغ 9.30 درهم لسهم بنك الإمارات الدولي و9.15 درهم لبنك دبي الوطني كما في 1 يوليو 2007*

[9] *استناداً لسعر سهم بنك الإمارات الدولي البالغ 10.48 درهماً في 5 مارس 2007، لما يعني أن سعر سهم بنك دبي الوطني يبلغ 9.96 درهما على أساس معدل التبادل البالغ 0.95. وقد كان سعر سهم بنك دبي الوطني في 5 مارس 2007، 8.75 درهماً، مما يعني علاوة بنسبة 14%. وقد تم تعديل أسعار جميع الأسهم من إجل إصدارات أسهم المنحة.*

[10] *باقتراض أن 100% من المساهمين قبلوا العرض.*

غير العادية الذي سيعقد للموافقة على الدمج المقترح وعلى إلغاء أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني المدرجة في سوق دبي المالي.

الشروط الاساسية:

بعد طرحه، من المتوقع أن يخضع العرض لعدد من الشروط، بما فيها:

- التصويت بالموافقة من قبل أكثرية من مساهمي البنكين الحاضرين، يمتلكون نسبة 75% من أسهم البنكين الممثلة في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل من البنكين.
- ويخضع العرض أيضاً لموافقة نسبة لا تقل عن 51% من المساهمين في بنكي الإمارات الدولي ودبي الوطني الذين وافقوا أصولاً على الدمج ومبادلة الأسهم.
- إدراج أسهم الإمارات دبي الوطني في سوق دبي المالي، طبقاً لقوانين سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع.
- اتفاقية الدمج التي توصل إليها البنكان في3 يوليو 2007، وبما يتفق مع شروطها، لم يتم إلغاؤها.

الجدول الزمني المتوقع للمراحل الرئيسية

.

بعد تعليق تداول أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني في 2 يوليو 2007، طلب بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني أن يستأنف تداول أسهم البنكين في سوق دبي المالي في 15 يوليو 2007. وسيتم الإعلان للسوق عن التواريخ الرئيسية للدمج المقترح والعرض عند تأسيس الشركة الجديدة.

لدى طرح العرض سيتلقى مساهمو بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني وثيقة العرض التي تتضمن التفاصيل الكاملة عن الشروط والأحكام، وكذلك التعليمات الخاصة بالدمج المقترح والعرض وبالإجراءات التي يجب على المساهمين اتباعها لقبول العرض ومبادلة أسهمهم والتصويت في اجتماعات الجمعيات العمومية غير العادية.

الاجراءات اللاحقة للدمج المقترح

بعد اكمال الدمج المقترح والعرض ينتظر الغاء ادراج اسهم بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني من سوق دبي المالي. ومن المنتظر ان يتم ذلك الالغاء في تاريخ ادراج اسهم الشركة في سوق دبي المالي. ينبغي على مساهمي البنكين الذين لا يقبلون العرض اصولا الانتباه إلى أنه بعد إلغاء الادراج، من المحتمل أن تتأثر سلبيا سيولة وقابلية تسويق اسهم البنكين.

أعضاء مجلس الإدارة والإدارة

اتفق بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني على أن يرشح كل منهما ستة أعضاء لمجلس إدارة الإمارات دبي الوطني. وأعضاء مجلس الإدارة المقترحين هم:

المنصب	الاسم	حالياً في:
رئيس مجلس الإدارة	معالي/أحمد حميد الطاير	بنك الإمارات الدولي
نائب رئيس مجلس الادارة	عبدالله محمد صالح	بنك دبي الوطني
عضو مجلس إدارة	سعادة عيسى صالح القرق	بنك الإمارات الدولي
عضو مجلس إدارة	فردان بن علي الفردان	بنك الإمارات الدولي
عضو مجلس إدارة	خالد جاسم كلبان	بنك الإمارات الدولي
عضو مجلس إدارة	عبد الله أحمد لوتاه	بنك الإمارات الدولي
عضو مجلس إدارة	حمد مبارك بوعميم	بنك الإمارات الدولي
عضو مجلس إدارة	آر. دوجلاس داوي	بنك دبي الوطني
عضو مجلس إدارة	عبد الله بن سلطان بن محمد العويس	بنك دبي الوطني
عضو مجلس إدارة	عمر عبد الله الفطيم	بنك دبي الوطني
عضو مجلس إدارة	سعادة ميرزا حسين الصايغ	بنك دبي الوطني
عضو مجلس إدارة	بطي عبيد بطي الملا	بنك دبي الوطني

علاوة على ذلك، فإن آر. دوجلاس داوي، المسؤول التنفيذي الرئيسي لبنك دبي الوطني سيكون مستشاراً لمجلس الإدارة. كما يقترح أن يكون رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار التابع للإمارات دبي الوطني.

المناصب الإدارية الرئيسية المقترحة كما يلي:

- ريك بادنر، المسؤول التنفيذي الرئيسي لبنك الإمارات الدولي سيتولى منصب المسؤول التنفيذي الرئيسي للإمارات دبي الوطني
- سانجاي أوبال، المسؤول المالي الرئيسي في بنك الإمارات الدولي، سيصبح المسؤول المالي الرئيسي في الإمارات دبي الوطني
- جويشيل ميتر، المسؤول المالي الرئيسي في بنك دبي الوطني، سيصبح رئيس التوحيد في الإمارات دبي الوطني
- شاهزاد شهباز الذي يشغل حالياً منصب المسؤول التنفيذي الرئيسي في بنك دبي الوطني للاستثمار، سيتولى منصب المسؤول التنفيذي الرئيسي في بنك الاستثمار التابع للإمارات دبي الوطني.

وسيتبع هذه التعيينات الأولية الإعلان عن تعيينات إدارية أخرى في حينه.

تعليقات

قال معالي أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس ادارة بنك الامارات الدولي:

"يوفر هذا الاندماج فرصة فريدة من نوعها لمؤسستينا لإقامة قوة مصرفية إقليمية قادرة على الاستفادة من الفرص التي ستدعم رؤيتنا المشتركة من أجل التوسع العالمي.

وقال عبدالله محمد صالح، رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني:

"عندما نوحد اثنين من أقوى البنوك في الإمارات العربية المتحدة، فإننا نبني مؤسسة مصرفية رائدة لدولة الإمارات والمنطقة عموماً. إننا نتطلع لتوفير قيمة وامتيازات أكثر لعملائنا ومساهمينا."+

للمزيد من المعلومات :

الإعلام:

نيل دويل	ستفان وليامز	إبراهيم مقامي	أسامة الأسمر
كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل
+971 50 843 246	+44 7767 345 563	+971 50 735 0846	+971 4 367 6150

الموقع الالكتروني المخصص للمعلومات عن الاندماج: www.ebinbdmerger.com

معلومات أخرى

تقوم جولدمان ساكس بدور المستشار المالي الحصري للجنة التوجيه المنبثقة عن بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي شكلت خصيصاً من أجل الدمج المقترح.

تقوم لينكلاتر إل إل بي بدور المستشار القانوني لبنك الإمارات الدولي بخصوص الدمج المقترح.

تقوم ألن وأوفري إل إل بي بدور المستشار القانوني لبنك دبي الوطني بخصوص الدمج المقترح.

تم تعيين كي بي إم جي وإرنست أند يونغ كمدققي حساب مشتركين للإمارات دبي الوطني.

قدمت ليمان براذرز رأيا منصفاً لمجلس إدارة بنك الإمارات الدولي.

قدمت مورجان ستانلي رأياً منصفاً لمجلس إدارة بنك دبي الوطني.

نبذة عن بنك الإمارات الدولي

تأسس بنك الإمارات الدولي – ويقع مكتبه الرئيسي في دبي – الإمارات العربية المتحدة – عام 1977، وهو ثاني أكبر بنك في الدولة من حيث حجم أصوله. والبنك مدرج في سوق دبي المالي ويعمل فيه حالياً حوالي 4800 موظف. ولدى بنك الإمارات الدولي خارج الإمارات العربية المتحدة فروع في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وجيرسي (جزر القنال) والهند وإيران وسنغافورة.

يقدم بنك الإمارات الدولي العمليات المصرفية الشاملة والاستثمارية عبر إدارة خدمات الشركات وخدمات الأفراد عبر شبكة فروعه وعبر قناة العمليات المصرفية المباشرة "مي بانك"، إضافة لخدمات الخزينة.

كما يوفر بنك الإمارات الدولي العمليات المصرفية الإسلامية عبر بنك الإمارات الإسلامي، وخدمات إدارة الأصول عبر إدارة مختصة، وخدمات الوساطة عبر الإمارات الدولي للأوراق المالية وإجراءات بطاقات الائتمان عبر نتوورك إنترناشيونال. وهو مساهم كبير في شركة الاتحاد العقارية (لتطوير العقارات) وخدمات التأمين عبر الشركة الوطنية للتأمينات العامة.

مؤشرات الأداء الرئيسية بنهاية مارس 2007 هي كالتالي:

إجمالي الأصول 104.1 بليون درهم	إجمالي القروض 62.9 بليون درهم
إجمالي الودائع 43.4 بليون درهم	إجمالي حقوق المساهمين 8.8 بليون درهم

نبذة عن بنك دبي الوطني

تأسس بنك دبي الوطني في دبي عام 1963، وهو حالياً رابع بنوك الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول. وأسهم البنك مدرجة في سوق دبي المالي، ويعمل فيه حالياً قرابة 1.500 موظف. ولدى بنك دبي الوطني خارج الدولة فروع في قطر والمملكة المتحدة وجيرسي (جزر القنال) ومكتب تمثيلي في إيران.

يوفر البنك لعملائه في الإمارات العربية المتحدة وغيرها مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تشمل خدمات الشركات والمؤسسات، خدمات الأفراد، العمليات الاستثمارية والعمليات المصرفية الخاصة، خدمات الخزينة، خدمات الوساطة والمنتجات المصرفية الإسلامية. وهو يعمل من خلال البنك الرئيسي وخمس شركات فرعية هي بنك دبي الوطني للاستثمار، الوطني الإسلامي، الوطني للأوراق المالية، شركة ائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) المحدودة والوطني العقاري.

مؤشرات الأداء الرئيسية كما في نهاية مارس 2007:

إجمالي الأصول 73.6 بليون درهم	إجمالي القروض 46.7 بليون درهم
إجمالي الودائع 48.9 بليون درهم	إجمالي حقوق المساهمين 5.8 بليون درهم

خلفية وأسباب الدمج

في السابع من مارس 2007 أعلن رئيسا مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني عن نيتهم للقيام بالدمج.

أدرك مجلسا إدارة البنكين أهمية وجود منافس قوي من دولة الإمارات العربية المتحدة ذي حجم وقوة مالية ومعايير جودة الخدمة للمنافسة بفاعلية في أسواق الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الديناميكية والتنافسية على نحو متزايد. ويرى مجلسا إدارة البنكين أن الدمج يمثل عملاً إستراتيجياً ممتازاً يجمع بين أول وثاني أكبر بنكين في إمارة دبي من حيث الأصول. ويعتقد مجلسا إدارة البنكين بأن الإمارات دبي الوطني سوف يكون لها مركز جيد يمكنها من انتزاع فرص سوق تنافسية محليا وإقليميا، وسوف تتمكن الإمارات دبي الوطني من تحقيق نمو ربحي وتقديم قيمة بارزة لمساهميها وعملائها وموظفيها.

يرى مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني أن الدمج هو توحيد أعمال لا بد منه، وسوف يؤدي إلى إيجاد منافس إقليمي رائد ذي حجم ومقدرة إضافيين لانتزاع حصة مميزة في السوق وفرص نمو عبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف الدمج المقترح هي:

- إيجاد قوة مصرفية من دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز مركز الشركة الاستراتيجي من خلال كل قطاعات المنتجات والخدمات الرئيسية.
- وضع الشركة في مركز أفضل لاستغلال الفرص والمنافسة بفعالية مع البنوك الإقليمية والعالمية الكبرى الأخرى من خلال قوة مالية إضافية وحجم أكبر؛ و
- إضافة قيمة بارزة للمساهمين في الإمارات دبي الوطني من خلال الأداء المالي المتميز الذي ينتج عنه تحسين الإيرادات وتخفيض التكلفة.

مزايا الدمج المقترح

يعتقد مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني بأن الدمج سوف يقدم فوائد جوهرية للمساهمين والعملاء والموظفين.

للمساهمين

- إنشاء بنك رائد من دولة الإمارات العربية المتحدة ذي مركز معزز في السوق عبر جميع قطاعات العملاء الرئيسية والمنتجات.
- المزيد من فرص التوسع الإقليمي والعالمي – تقوية شبكات التوزيع والتواجد الجغرافي لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني.
- المزيد من القوة المالية ووضع أفضل لرأس المال لدعم النمو المستقبلي
- تحقيق القيمة من خلال توحيد العائد والتكلفة والخبرات الإدارية الراسخة وأفضل الممارسات

للعملاء

- ملاءمة أكبر من خلال شبكات أوسع من الفروع المحلية وأجهزة الصراف الآلي
- إمكانية الوصول لمزيد من الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال التواجد الممتد للمجموعة
- مجموعة متنوعة من المنتجات وتقديم حلول مالية مناسبة لاحتياجات العملاء

للموظفين

- المزيد من الفرص المهنية في مؤسسة أضخم حجماً وأكثر تنوعاً.
- تدريب وتطوير مهني أفضل
- قدرة أكبر على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

الإستراتيجية المستقبلية للشركة

إن هدف الإمارات دبي الوطني هو أن تصبح المجموعة المصرفية الرائدة في الإمارات العربية المتحدة وتحقق توسعاً دولياً متزايداً. وتسعى الإمارات دبي الوطني إلى تعزيز قوتها المالية وحجمها ومركزها في السوق لكسب المزيد من الفرص في الأسواق المحلية والإقليمية. كما تهدف إلى أن تصبح الشريك المحلي المفضل للعملاء من الشركات والأفراد الراغبين بالحصول على خدمات مصرفية ومالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ركز كل من بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني في السنوات العشر الماضية على توسيع أعمالهما للاستفادة من الفرص الجديدة في قطاع الشركات والأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية. وقد نجح البنكان في تنويع أنشطتهما في مجال الخدمات المالية الأخرى، مثل الوساطة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتابعا عملية التوسع الإقليمي بفتح فروع جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي ومكاتب تمثيلية في مواقع إستراتيجية. وقد استثمر كل من البنكين في التقنيات الجديدة والبنيات الأساسية والموارد البشرية لتحسين مركزه في بيئة مصرفية تنافسية على نحو متزايد محليا وإقليميا.

إن الدمج المقترح لهذين البنكين ، يؤسس منصة مثالية للنمو المحلي والاقليمي. وستكون الأولويات الإستراتيجية للإمارات دبي الوطني خلال السنوات الثلاث القادمة على النحو التالي:

- ***متابعة تنمية أرباح الخدمات المصرفية للأفراد***

- استغلال الطاقة المتجسدة في شبكة توزيع الإمارات دبي الوطني، وهي الأكبر في الإمارات العربية المتحدة، لزيادة حصتها السوقية في دبي وأبو ظبي والإمارات الأخرى.
- الاستفادة من التسويق المتعدد والفريد عبر تقديم المنتجات المعززة للإمارات دبي الوطني عبر قواعد العملاء الخاصة لزيادة الحصة السوقية.

- بناء اسم تجاري قوي يمثل القيم الأساسية للإمارات دبي الوطني بما يعزز من قوة وفعالية العلامات التجارية الحالية

- تعزيز أفضل ممارسات قوة البيع وحلول إدارة الفروع عبر الإمارات دبي الوطني، لتحقيق (1) توفير خدمة متقدمة للعملاء، و(2) تحسين الكفاءة التشغيلية

■ ***إنشاء عروض مميزة لإدارة الثروات***

- الاستفادة من اتحاد برنامجي "الشاهين" من بنك الإمارات و"سهيل" من بنك دبي الوطني لتطوير عمل مصرفي متميز يختص بالموسرين، ويمكن توسيعه لبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

- زيادة الحصة السوقية من خلال انتشار أوسع للمنتجات وتمايز الخدمات المقدمة.

- تنمية أعمال الخدمات المصرفية الخاصة على الصعيد الاقليمي من خلال التركيز على العملاء ذوي الدخل المرتفع والمرتفع جداً والعمل كمستشارين موثوقين.

- إطلاق منتجات جديدة عبر تعزيز الخدمات الاستثمارية وإدارة الاصول والمنتجات المهيكلة والخدمات العقارية ومنتجات مكتب الوصاية والعائلات والتأمين.

■ ***زيادة فاعلية الخدمات المصرفية للشركات وتعزيز موقعها في السوق***

- التركيز على زيادة الحصة من العوائد من الشركات والهيئات المؤسسية في الإمارات العربية المتحدة من خلال تقديم مجموعة من المنتجات المصرفية التجارية والاستثمارية.

- إنشاء وسيلة خدمة مخصصة للأسواق المتوسطة والعملاء من الشركات المتوسطة والصغيرة للاستفادة من هذا القطاع الذي يشهد نمواً متسارعاً.

- تعزيز القدرات في مجال التمويل التجاري وإدارة النقد ومنتجات الخزينة للمنافسة بفعالية مع المصارف الرئيسية العالمية.

- البناء على راس المال والميزانية العمومية لكسب عملاء جدد من الشركات وتمويل المشاريع الأكبر حجماً.

- توسيع أعمال المؤسسة المالية على الصعيد العالمي.

■ ***تطوير امتياز خدمات مصرفية استثمارية إقليمية رائدة***

- تأسيس منصة ذات مواصفات عالمية من حيث الموارد البشرية وقدرات المنتجات لتوفير مجموعة متكاملة من المنتجات تشمل الخدمات الاستشارية وأسواق رأس المال واستثمارات التمويل المهيكلة وحلول إدارة المخاطر.

- زيادة البيع المتعدد لقاعدة عملاء الإمارات دبي الوطني من الشركات والمؤسسات عبر الاستفادة من رأس المال المالي والبشري.

- الاستفادة من تطور دبي كمركز مالي إقليمي مع أسواق مالية متطورة لتوسيع قاعدة العملاء ونطاق الاعمال.

■ ***التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية***

- توسيع شبكة مصرف الإمارات الإسلامي وزيادة فعالية شبكة التوزيع الحالية للقيام بالبيع المتعدد للمنتجات والخدمات الإسلامية لقاعدة عملاء بنك دبي الوطني

- الاستفادة من المنصة الواسعة لتطوير منتجات مبتكرة متطابقة مع الشريعة وخدمات تشمل العملاء من الأفراد والشركات والمستثمرين.

■ ***التوسع في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإستراتيجية الأخرى***

- الاستثمار في تقوية مراكز المجموعة في كل من المملكة العربية السعودية وقطر والمزيد من التوسع في أسواق إستراتيجية مختارة.

- استغلال القوة المالية وحجم الإمارات دبي الوطني للاستفادة من الفرص في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة ككل.

■ ***توحيد الموارد التنظيمية لإقامة منصة عمل قابلة للنمو***

- توحيد عمليات الدعم والمكتب الخلفي لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني لتحسين قيمة التكلفة وتحقيق مزايا متنامية.

- الاستثمار في إنشاء بنية تحتية حديثة لتكنولوجيا المعلومات بحيث تصبح الإمارات دبي الوطني مؤسسة رائدة في السوق.

- استغلال حجم الإمارات دبي الوطني لتطوير أفضل معايير حوكمة الشركات وإدارة المخاطر الاجراءات التنظيمية.

ملاحظات مهمة

هذا الإعلان لا يشكل نشرة تجارية وعلى المستثمرين ألا يقبلوا العرض، ولا يحصلوا على أوراق مالية في الشركة ولا يمارسوا حقوق التصويت في اجتماع أي من الجمعيتين العموميتين غير العاديتين، كما هو مبين هنا، إلا استناداً للمعلومات المبينة في وثيقة العرض. إن وثيقة العرض ستتضمن بحثاً لعوامل مخاطر معينة يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بالتصويت لصالح القرارات التي ستبحث في اجتماع الجمعيتين العموميتين غير العاديتين لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني. وستتوفر وثيقة العرض، بعد نشرها، في المقرين الرئيسيين لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني في شارع بني ياس، دبي، إ ع م.

إن هذا الإعلان لا يهدف إلى، ولا يشكل عرضاً ولا جزءاً من عرض لاستملاك، أو إصدار أو بيع أو دعوة لاستملاك أو اكتتاب أو بيع أي أوراق مالية أو ترغيباً بأي تصويت أو موافقة في أي نطاق قانوني، فيما يتعلق بـ أو يخص الدمج المقترح أو العرض أو غيره، ولن يكون هناك أي استملاك أو إصدار أو أو بيع أو اكتتاب أو تحويل للأوراق المالية المشار إليه في هذا الإعلان ضمن أي نطاق قانوني بما يتعارض مع أي قانون أو تشريع معمول به. إن العرض سيقدم حصرياً في وثيقة العرض وفي نموذج القبول المرفق بوثيقة العرض والذي سيتضمن الشروط والأحكام الكاملة للعرض، بما فيه البيانات الخاصة بكيفية قبول العرض وكيفية التصويت في اجتماع الجمعيتين العموميتين. إن أي قبول أو تصويت أو مقتف آخر تجاه العرض أو تجاه الدمج المقترح يجب أن يستند حصراً لتلك الوثائق.

إن توفر العرض لأشخاص غير مقيمين في الإمارات العربية المتحدة قد يتأثر بقوانين النطاق القضائي الساري لديهم. وعلى مثل أولئك الأشخاص أن يعلموا بأنفسهم ويتنبهوا لأي شروط مطبقة. وستتضمن وثيقة العرض تفاصيل أخرى للمساهمين غير المقيمين في الإمارات العربية المتحدة.

إن إصدار أو نشر أو توزيع هذا الإعلان في نطاق أي سلطة قضائية غير الإمارات العربية المتحدة ربما يكون خاضعاً لقيود قانونية أو تنظيمية ولهذا فإن على أي شخص يكون خاضعاً لقوانين وأنظمة أي سلطة قضائية غير الإمارات العربية المتحدة أن يكون مطلعاً على كل المتطلبات ذات الصلة والالتزام بها. وعدم الالتزام بالمتطلبات السارية ذات الصلة قد يشكل انتهاكاً لقوانين وأنظمة السلطة القضائية التي أصدرتها.

لم يتم القيام بأي عمل الغرض منه السماح باكتتاب عام على أسهم الشركة في نطاق أي سلطة قضائية خارج الإمارات العربية المتحدة. وهذه الأسهم المراد منها هو طرحها فقط داخل نطاق السلطات القضائية التي يمكن فيها لطرح هذه الأسهم أن يكون قانونياً وفقط للأشخاص الذين يمكن لطرح الأسهم عليهم أن يكون قانونياً. وإذا ما كان أحد مساهمي بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني مقيماً في نطاق سلطة قضائية تضع قيوداً على هذا الطرح، فمن غير المسموح لهذا المساهم أن يبدي قبوله لهذا الطرح. وسنقوم بنشر مزيد من التفاصيل عن هذا الأمر في نشرة الطرح.

لم يتم تضمين هذا الإعلان أي شيء الغرض منه أن يكون، أو يمكن اعتباره، توقعات أو تنبؤات أو تقديرات للأداء المالي الحالي أو المستقبلي لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو أي من شركاتهما التابعة في مجموعتيهما أو مجموعة الشركة (إجمالاً، الشركة) كما لا يتضمن هذا الإعلان أي عبارة يمكن تفسيرها على أنها تعني أن ربحية السهم للفترات المالية الحالية أو المستقبلية للشركة أو بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني ستوازي أو تزيد بالضرورة عن ربحية السهم المعلن عنها في الفترات المالية السابقة.

لم يتم تضمين هذا الإعلان أي جزء من الموقع الالكتروني المخصص للاندماج أو بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو أي موقع الكتروني آخر يمكن الدخول إليه من أي روابط في أي موقع الكتروني آخر.

لقد تم تكليف غولدمان ساكس إنترناشنال (غولدمان ساكس) حصراً بأن تكون المستشار المالي الأول للجنة التوجيه المشتركة وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير لجنة التوجيه المشترك عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء غولدمان ساكس أو عن توفير المشورة المتعلقة بالاندماج المقترح أو بمضمون هذه الوثيقة أو المسائل المشار إليها في هذا الإعلان.

قدمت ليمان براذرز الرأي المنصف لمجلس إدارة بنك الإمارات الدولي وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير بنك الإمارات الدولي عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء ليمان براذرز أو عن توفير المشورة المتعلقة بالرأي المنصف.

قدمت مورجان ستانلي وشركاه الرأي المنصف لمجلس إدارة بنك دبي الوطني وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير بنك دبي الوطني عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء مورجان ستانلي وشركاه أو عن توفير المشورة المتعلقة بالرأي المنصف.

ملاحظة تحذيرية بشأن البيانات المستقبلية

يحتوي هذا المستند على بعض التعبيرات التي قد تشير إلى فترة لاحقة فيما يخص الإمارات دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني. يمكن تعريف هذه التعبيرات المستقبلية لدى ارتباطها بكلمات مثل "يتوقع" أو "يهدف" أو "يتنتظر" أو "يقدّر"" أو "ينوي" أو "سوف" أو "ربما" أو "يجب" أو كلمات أخرى تحمل نفس المعاني أو المعاني المعاكسة لها. إن مثل هذه التعبيرات المستقبلية الطابع، والتي تشمل دون حصر، أي بيانات تتعلق بالآتي: (1) التقديرات الأولية الخاصة بالعوامل المتضافرة مستقبلاً، المصاريف الرأسمالية المستقبلية، النفقات، العائدات، الأداء الاقتصادي، الأوضاع المالية، سياسة توزيع الأرباح، الخسائر، والاحتمالات المستقبلية؛ (2) إستراتيجيات الأعمال والإدارة وتوسع وتطور أعمال المجموعة؛ (3) تأثير الأنظمة الحكومية على أعمال المجموعة؛ و(4) الدمج المقترح والعرض وما يتعلق بهما والتواريخ التي يتوقع حدوث الأحداث فيها.

إن تلك البيانات المستقبلية الطابع تشتمل على مخاطر وأمور غامضة وعوامل منها ما هو معروف ومنها ما هو غير معروف، وقد ينجم عنها أن النتائج والانجازات والأداء الفعلي لأي شخص أو قطاع أو إستراتيجية أو حدث ستختلف اختلافاً مادياً عن أي نتائج أو إنجازات أو أحداث أخرى أو عوامل مشار إليها صراحة أو ضمنياً في مثل تلك البيانات المستقبلية. إن الكثير من المخاطر والأمور الغامضة المتعلقة بالبيانات المستقبلية خارجة عن قدرات الشركة على التحكم فيها أو تقديرها بدقة، مثل أحوال السوق المستقبلية وسلك المشاركين الآخرين في السوق، ولذلك لا ينبغي الاستناد إلى تلك البيانات أكثر مما تستحقه. إن البيانات المستقبلية ليست ضمانا لأداء المستقبل، وإذا لم يذكر عكس ذلك، فإنها لم تراجع نمن قبل مدققي حسابات بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو الشركة. إن البيانات المستقبلية مبنية على افتراضات عديدة، بما فيها افتراضات تتعلق بإستراتيجيات الأعمال الحالية والمستقبلية، والتي ستنتهجها تلك الكيانات، وكذلك البيئة التي ستعمل فيها مستقبلاً. إن جميع البيانات اللاحقة ذات الطبيعة المستقبلية، سواء منها الشفهية أو التحريرية التي صدرت عن أو نسبت لعضو في المجموعة أو لأي شخص يتصرف نيابة عنها، مشمولة بكليتها بهذا التصريح التحذيري السابق.

إن البيانات المستقبلية في هذا الإعلان تشمل آراء مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والمبنية على أساس ما يتوقعونه حالياً من إكمال الدمج المقترح، ويشمل ذلك المعلومات والتقديران المتجمعة لدى مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي يمكن مراجعتها بعد المزيد من الخطط المفصلة للتوحيد. إن نجاح الدمج المقترح سيعتمد، جزئياً، على قدرة المجموعة على تحقيق وفورات الكلفة المتوقعة واغتنام فرص النمو والاستفادة من القوى المتضافرة ومن المزايا الأخرى الناتجة عن توحيد أعمال بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني. وهناك مخاطر في أن الفوائد المتوقعة لن تتحقق في الوقت أو الأسلوب أو المقادير المنتظرة حالياً، إذا تحققت أصلاً، كنتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

إن بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني لا ينويان تحديث أي بيانات مستقبلية باستثناء ما تتطلبه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.